ملاحظة: هذا المقال تم نشره سابقا في باب عقلنة فكر على بلاط مقال، غير أن يقرأه أكبر عدد ممكن، لأعرف آرائهم بما ورد فيه، لذلك أنني أحببت الصاخبة. لكم كل الود نقلته إلى طاولتكم.

أحلام بيضون

فلسطين لا يصح أخيرا إلا الصحيح

بتاريخ : 04-04-2009 06:01 الساعة pm

التي كانت ولا تزال قضية تعود من جديد لتشكل الإدراك العربي، فلسطين كل الأحرار العرب كل العرب، قضية المسلمين كل المسلمين، قضية الأحرار في العالم، جرت محاولات لتحجيمها وجعلها قضية الشعب الفلسطيني فقط، أكثر من ذلك لجعلها قضية أقلية ضمن "دولة قائمة" هي إسرائيل. إن بل على الصعيدين السياسي والقانوني لذلك أهمية فعلية:

1- على الصعيد العملي والسياسي:

الإرتدادات لهذه القضية-الأم على أنها قضايا تخص الأقاليم تم تصوير كل المصرية، والقضية السورية، والقضية اللبنانية، فقط. فأصبح هناك القضية والقضية الكويتية، والقضية والقضية الأردنية، والقضية العراقية، والقضية السودانية، والقضية الصومالية، وحتى القضية الأفغانية الإيرانية... وبدأت تعالج كل قضية على حدا بما يتلاءم مع ما يؤمن استمرار وجود الكيان الإستيطاني العنصري الصهيوني الغاصب وأمنه على كل العربية والشرق أوسطية بل الإسلامية أيضا. تراءى الصعد داخل المنطقة الشعوب العربية أو الإسلامية، تبعا لمن يحلم بذلك أنه تم تكريس تقسيم الدول الإستعمارية في أوئل للتجزئة الجغرافية التي وضعت حدودها من قبل الذين نصبوا من القرن العشرين. إن ذلك التجزيئ تماشى مع مصالح الحكام الدول قبل الأمبريالية، أو على الأقل الذين يتم دعمهم من الخارج والمقصود التي لا تزال مهيمنة على العالم منذ أن انتصرت في الحرب العالمية الثانية وقضت على الريخ الثالث في إلمانيا.

تعود على وجود الكيان إن العالم ككل، وحتى بعض العالم العربي، قد ويصل هذا الصهيوني غير الشرعي "القائم بالفعل"، وأصبح يراه مقبولا،

القبول إلى حد تبني مواقفه والدفاع عنه، وحين يضطره الأمر يبرر ذلك باتفاقات والتزامات دولية. ليست المشكلة بل هي تكمن في أن المتطبعين مع الواقع، بدءوا يتصرفون بهدف عدم تغييره والمحافظة عليه. لم تعد الأمر أصبحت جارا وصديقا وشريكا. أليس الشريك هو من إسرائيل عدوا، بل والإقتصادية؟ نوقع معه الإتفاقات الأمنية والسياسية

أصبحت حركات التحرير عبئا على الحكومات. قد يرى البعض أن وراء ذلك رغبة من المطبعين بإحلال السلام، وهذا ما يصرح به هؤلاء أنفسهم. يكمن حقيقة الأمر، الرغبة في عدم رؤية انتصار حركات المقاومة، وراء ذلك في التحرير سيعقبه التحرر؛ أي أن المنتصرين، وبعد أن والسبب يتمثل في أن إلى الداخل للتحرر من نير الإستغلال يفرغوا من عبئ التحرير سيلتفتون السلطات العليا أو بتغطية والإستبداد والفساد، أي من الوضع القائم في القرار في منها. إن أغلب تلك السلطات ترطبت ارتباط مباشر بمراكز الخارج، فهو من ساعدها لتمسك بالسلطة، وهو الذي يستمر بدعمها(1).

أنظر فيما يتعلق بهذا الموضوع د. محمد مراد، "النخب والسلطة في المعاصر"، معهد الإنماء العربي، بيروت، 1996، (280 المشرق العربي ص.)

2- القانوني على الصعيد:

يفهم المختصون في القانون الدولي ما أهمية تحويل قضية الشعب من قضية شعب احتل وطنه من قبل عناصر أجنبية إلى قضية الفلسطيني دولة قائمة ومعترف بها وعضو في الأمم أقلية مشاغبة أو متمردة، داخل المتحدة، وهي إسرئيل.

شأنه أن يحرم الشعب الفلسطيني من استعادة حقوقه إن هذا التحويل من الحقوق في أحسن الأحوال إلا مجرد على أرضه التاريخية، وتحويل هذه بأن تمنحها لهذه الأقلية، مسائل إنسانية، ينتظر من الدولة القائمة أن ترضى غير المعينة بما يتلاءم مع مزاجها ومصالحها وبمقدمتها الحدود الآمنة، المعالم والطبيعة. من هنا فإن ما سمي بالسلطة الفلسطينية، منحت أقل مما يعرف بالحكم الذاتي. لقد جرى التعامل معها كأنها سلطة إدارية تابعة

التي هي هنا سلطة المحتل أي "إسرائيل"، والشبه هنا للسلطة المركزية ولحد التي أقيمت في جنوب لبنان، فيما كبير بين هذه السلطة ودويلة حداد السلطة تنفيذ الأوامر سمي يومها الحزام الأمني. كان المطلوب من تلك المحتل العليا للمحتل، خاصة تلك المتعلقة بفرض الأمن، وبالتالي يتخلص من أهم المسائل الأمنية، ويشغل الشعب الواقع تحت الإحتلال في التقاتل بين فصائله على النفوذ والسلطة، عوضا عن العدو. إن المطلوب من فيما المحلية أن تقضي على المنظمات التي تطالب بالإستقلال السلطة الفلسطينية أن الوقائع على الأرض وانتصار الجناح التام، وتعمل على التحرير. غير رئيسي بحركة حماس والجهاد المنادي بمقاومة الإحتلال، والمتمثل بشكل المعادلة. هذا ما الإسلامي وفتح الإنتفاضة والجبهة الشعبية وغيرها، غيَّر جعل المحتل الصهيوني يتدخل من جديد لإحداث الوضع الذي يبغيه، والمتمثل في تكريس سلطة محمود عباس بعد القضاء على حماس، أو على تمثلت هذه المحاولات بحصار غزة، ثم بشن الحرب الأقل تحجيمها، وقد .على عنفها الأخيرة أو "الرصاص المسكوب"، تدليلا

إن إسرائيل كدولة، وإن كانت قائمة منذ ستين عاما، فإنها تعتبر قائمة بالقوة وليس بالقانون. هي قائمة بالقوة أي باستعمال القوة وبالدعم لوجودها. رغم ذلك، فإنه لا يمكن لإسرائيل أن تدعي الخارجي الكبير منذ تأسيسها، ولا هي واثقة حتى من الإستقرار، فهي لم تنعم به يوما أصلا. فهي قائمة على بقائها، وسبب ذلك معرفتها بأن وجودها غير شرعي بمالكيها أرض شعب طرد من أرضه، وأن مواطنيها يسكنون بيوتا ليسوا الشرعيين. هؤلاء طردوا منها إلى مخيمات الشتات في الداخل والخارج، .الجوع والتقتيل والإعتقال والتعذيب، وتضيق بهم الدنيا يحاصرهم

والقانوني المذكورين أعلاه، تلجأ إسرائيل إلى استعمال إزاء الواقعين الفعلي أبشع أنواع الجرائم الدولية ضد الفلسطينين أقسى أساليب العنف، مقترفة لبنانيين، أو حتى لو كانوا يحملون وضد كل من يساندهم، سواء كان هؤلاء فلم تشفع للمناضلة راشل جنسية البلد الذي يحميها في الواقع وفي القانون، قبل جرافة كوري ذات الجنسية الأمركية، ولم تقيها الدهس بدم بارد من

صهيونية، حين كانت تحاول التصدي بجسدها لمنع تجريف أحد منازل الفلسطينين. إن ما تبحث عنه إسرائيل بهذه الأساليب هو القضاء على المطالبين بحقوقهم، على أولائك الذين يثبتون بوجودهم عدم شرعيتها؛ قانونا، انتفاء حق وبحقهم بتقرير المصير على الأرض التي تعود لهم موجات الهجرة اليهودية إلى فلسطين بتقرير المصير على أرض لا تعود لهم.

ليس في القانون الدولي أي نص يبيح لموجات من المهاجرين من أصول مختلفة، أن تأتي من كل أصقاع الدنيا، فتستحل بيوت الغير وجنسيات وتمنعهم من ممارسة حقهم في تقرير المصير. إن وأملاك أصحاب البلاد الصهاينة لإقامة كيانهم في فلسطين، هو الإعتبار الديني الذي يستند إليه التمييز على أي أساس كان. مخالف للقانون الدولي. فهذا القانون يحرم سلمنا بأن اليهود والدولة الحديثة لا تعرف هذا التصنيف. وعلى اعتبار أننا هذا البلد؟ في العالم هم من فلسطين، فهل هذا يبرر عودة كل يهود العالم إلى لا وإذا صح هذا الأمر، أفلا يصح الأمر بالنسبة إلى مسيحيي العالم أيضا؟ أو يصح أيضا بالنسبة لمسلمي العالم كون الشرق الأوسط موئل الديانات السماوية؟!

إن الديانات السماوية قد أتت لجميع أبناء البشرية أينما كانوا، وأتت لتنتشر، ولا يمكن حصرها في منطقة جغرافية معينة. إن من يحق له البقاء في تقرير المصير فيها هم السكان الذين عاشوا فيها بشكل فلسطين، ويحق له العثمانية، عند تطبيق نظام الإنتداب فيها. مستمر، وكانوا يحملون الجنسية اليهود إن ذلك يشمل أتباع كل الديانات بما فيهم.

إن وضع فلسطين اليوم هو شبيه بالوضع الذي كان قائما في جنوب أفريقيا العنصرية. إن طبيعة هذا النظام فقط حرية بأن توجب إزالته من الوجود. الكيان الصهيوني من جرائم عدوان، وإبادة، وجرئم ضد وما يمارسه أيضا بحد ذاته لمحاكمتها وطردها من الإنسانية، وجرائم حرب، هو حري المتحدة مدعوة اليوم المنظمة الدولية، وسحب الإعتراف بها. إن الأمم الإستعمار لتصحيح الخطأ التاريخي والقانوني الذي أوقعتها به قوى

العالمية. إن ذلك الخطأ يتمثل في قرار تقسيم فلسطين وإنشاء دولة ثم قبول اضماما إلى الأمم المتحدة. إن الأمم المتحدة تعتبر إسرائيل، الفلسطيني من تقرير مصيره على أرضه، مسؤولة عن حرمان الشعب المستمر ومسؤولة عن ما يعانيه بسبب العدوان الإسرائيلي.

هناك إن دول العالم مطالبة بمساعدة المنظمة الدولية لفعل ذلك. أما إذا كان دول كبرى منتفعة من إقامة النظام الصهيوني العنصري في قلب الوطن تحول دون تغيير الوضع القائم، والإعتراف بحقوق الشعب العربي، وهي العالم هي مدعوة بمقتضى القانون الدولي لتجد الفلسطيني، فإن باقي دول عن الشعب الفلسطيني، وإعادته إلى السبل القانونية والعملية، لرفع الظلم تمثل بالضغط لتمرير وطنه وتمكينه من تقرير مصيره. إن السبل القانونية قرارات عادلة في مجلس الأمن، لتنصف الشعب الفلسطيني وغيره من شعوب المنطقة التي قاست من الإجرام الصهيوني. فإذا لم تنتج هذه بد عندها من العمل لتعديل آلية اتخاذ القرارات في مجلس الوسائل أكلها، فلا ديموقراطية، ويقوم فعليا بالدور المطلوب الأمن من أجل أن يصبح أكثر الدوليين، ووضع حد لإنتهاك منه، والمتمثل بتثبيت وإعادة الأمن والسلم عن ذلك وعن القانون الدولي والشرائع الإنسانية، ومعاقبة المسؤوليين ارتكاب الجرئم الدولية.

الحكومية، هي مدعوة بمقتضى إن الحكومات والمنظمات الحكومية وغير الحق. إنها مدعوة القانون الدولي، لأن تبادر للعمل على كل الصعد لإحقاق الراهنة للضغط باتجاه تغيير آلية اتخاذ القرارات في مجلس الأمن، فالآلية تخالف القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، التي تفترض المساواة بين الدول، وتكرس حق الشعوب بتقرير المصير، وتحمي حقوق الإنسان. يجب المذكورة أن تسعى لملاحقة مجرمي الحرب الإسرائيلين، على الجهات التعويضات المتوجبة لضحايا العدوان من دول وإلزام دولة العدو بدفع السعي بكل الوسائل لطرد ومواطنين؛ كما يجب على الجهات المذكورة الوجود، الكيان الغاصب العنصري من الأمم المتحدة، وإزالة نظامه من

تمهيدا لإقامة دولة تتوافق مواصفاتها مع مبادئ وقواعد القانون الدولي.
قائمة على العدل، تتعايش داخلها جميع الأديان والفئات دون تمييز دولة